

## سياسة أوباما الخارجية والتواريخ الحاسمة

: رغم بقاء حوالي شهرين قبل تولي الرئيس الأميركي الرابع والأربعين، باراك أوباما، رسمياً مسؤولياته، تسيطر حالة من الترقب حول جملة السياسات الداخلية والخارجية التي ستتبعها إدارته حتى عام 2012. الموضوع الأهم ربما للكثير من الدول هو شكل السياسة الخارجية التي يمكن أن تتبعها إدارته لاسيما في المناطق الأكثر توتراً وفي الملفات الأكثر تعقيداً في عالم السياسة الدولية.

بالنسبة لهذا الجزء من العالم -الشرق الأوسط- فإن حالة من الترقب تسود حتى مع تسرب بعض التطمينات من قبل الإدارة الجمهورية الحالية بأن الإدارة القادمة لن تقوم بتغييرات درامية في سياستها تجاه الشرق الأوسط. تلك التطمينات تبرز عند الحديث حول ما ستؤول إليه المنطقة في حالة حدوث تفاوض بين واشنطن وطهران، وحول الإدارة الجديدة وملف الصراع العربي الإسرائيلي والوضع في العراق إذا ما تم تقليص عدد القوات الأميركية في العراق.

الانطباع العام أن الإدارة الجديدة في ظل الأزمة الاقتصادية ستغير أولوياتها لتركز على الشأن الداخلي الاقتصادي، وأن السياسة الخارجية الأميركية ستراجع من حيث الأهمية لاسيما من حيث العمل على صياغة أولويات تلك السياسة. إن الإدارة «الأوبامية» حتى إذا ما حققت تقدماً حقيقياً على الجبهة الداخلية فإن هناك جملة من التواريخ الحاسمة التي تجعلها في وضع الترقب أيضاً قبل أن تحسم موقفها من الملفات الساخنة في منطقة الشرق الأوسط.

إن جملة المواقف الأميركية من التطورات التي ستشهدها المنطقة كنتيجة للتغيرات التي ستحصل في هذه التواريخ التي سأتوقف عندها، ستساعد في بلورة سياسة إدارة أوباما الخارجية من هذه المنطقة، وعندها فقط يمكن أن نقيم فيما إذا كانت سياسة مستقلة عن سابقتها سواء كانت جزئياً أو كلياً، أو أنها في الحقيقة تابعة لنهج سابقتها.

في شهر يناير 2009 ستنتهي الفترة الرئاسية للرئيس الفلسطينية محمود عباس في وقت تشهد فيه الساحة الفلسطينية تشرذماً حقيقياً. «فتح» لا يبدو أنها ترى ما يمنع من التمديد للرئيس لحين توفر الظروف المناسبة لإجراء انتخابات، انتخابات يشارك فيها أهالي الضفة الغربية وغزة كجزء من السلطة الوطنية الفلسطينية. الحديث عن فراغ دستوري وتعطيل المؤسسات الشرعية في السلطة الفلسطينية جار من خلال تعطيل المجلس التشريعي الذي سجن منه العشرات في سجون الاحتلال الإسرائيلي، فإذا ما استمر هذا التعطيل ليشمل مؤسسات الرئاسة فإن المنطقة مرشحة لتصعيد سيخط الأوراق السياسية والأمنية في المنطقة بشكل ربما لم يكن الكثيرون مهينون له. إن موقف الإدارة الجديدة سيكون مهماً سواء في اتجاه الدفع لإبقاء أبو مازن في السلطة حتى بدون انتخابات أو في اتجاه الدفع نحو انتخابات جديدة تأتي برئيس جديد يكون قادراً على قيادة الشعب الفلسطيني والمشاركة بفعالية في أي عملية تفاوضية على مسائل الوضع النهائي.

هناك سؤال يتعلق فيما إذا كانت الإدارة الأميركية الجديدة ستعتبر مما حدث بين إسرائيل وحماس فيما يتعلق بالتهدئة وتدخل في اتصالات مع حماس من خلال طرف ثالث. الموقف الأميركي من التطورات التي سيشهدها الملف الفلسطيني مع تولي أوباما مسؤولياته أحد أهم القضايا التي ستساعد في رسم ملامح سياسته الخارجية في الشرق الأوسط.

في سياق غير بعيد فإن الانتخابات الإسرائيلية والموقف الأميركي منها هي أهم التواريخ الهامة التي ستساعد في بلورة ملامح السياسة الخارجية الأميركية في عهد باراك أوباما. إن شخصية رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد ومدى جديته في الانخراط مع الفلسطينيين أو السوريين في أي مفاوضات مستقبلية مهمة في تحديد الموقف الأميركي من عملية التسوية السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

الانتخابات اللبنانية في مايو 2009 هي أيضاً أحد أهم المفاصل التي ستساعد في فهم وتحديد ملامح السياسة الخارجية للإدارة الديمقراطية الجديدة، لاسيما بعد تراجع الدور الأميركي بعد تبعات الصراع الداخلي المسلح في أغسطس 2008 والذي تم تسوية آثاره بجهد قطري وإقليمي بحت. نتائج الانتخابات والتفاعلات الإقليمية التي يمكن تتواجد والموقف الأميركي منها عامل هام في فهم السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط في العهد الأوبامي.

أخيراً الانتخابات الإيرانية في يونيو 2009 هي أيضاً أحد أهم المراحل الهامة التي ستساعد في تحديد مسار السياسة الخارجية الأميركية من أحد أهم الملفات الشرق أوسطية وهي إيران. الإدارة الجديدة يبدو أنها ستسير في مسار يمزج بين قديم الإدارة الجمهورية وبين جديد الإدارة الديمقراطية حتى تتبين من هو الرئيس الإيراني العاشر. لذلك فإن الرئيس الإيراني القادم وطبيعة الخطاب السياسي للدولة الإيرانية بعد يونيو 2009 سيحددان مسار سياسة أوباما فيما يتعلق بإيران.

تلك هي تواريخ هامة، ستكون نتائجها وتفاعلاتها وردود أفعال الإدارة الأميركية الجديدة تجاهها منارات لتحديد آفاق السياسة الخارجية الأميركية في العهد الأوبامي، وحتى تتبين نتائج تلك الأحداث فإنه ربما يجب الحذر في تقييم السياسة الخارجية للإدارة الجديدة.

mzweiri@aol.com •